

نضال الشعب

كفيل باحباط المؤامرات

قبل عام خلا، في اول عيد للجلاء، أفصحت، الفئة الحاكمة، في خطاب رسمي، عن السياسة التي تنوي اتباعها بعد زوال الاحتلال وعبرت عن نظرتها الحقيقية الى الاستقلال كواسطة لاستعباد الشعب واستغلال الحكم، وظهرت بشكل لا يدع مجالاً للشك ان الحرية عندها لاتحوي اي معنى ايجابي، وليست سوى احلال الاستبداد الوطني محل الاستعمار الاجنبي. هكذا لم يجيء في الخطاب الرسمي اي ذكر لحق الشعب في توجيه سياسته ومقدراته، وأية اشارة لحق الشعب في تأليف الاحزاب السياسية وعقد الاجتماعات العامة والتعبير عن آرائه وإرادته بملء الحرية، بل كان الخطاب دعوة الى الشعب لكي ينصرف عن السياسة الى اعماله الخاصة وإغراء لشباب الامة بالوظائف، واقناعهم بأن الطريق الذي يستطيعون فيه اثبات الكفاءات ونيل المكافآت هو طريق الالتفاف حول الحكومات والدخول في طاعتها، وتسخير معارفهم وضمائرهم لتأييدها وتقويتها.

وتألفت اول وزارة بعد الجلاء على هذا الاساس ونعتت نفسها بأنها «انقلابية» وظهر من اعمالها انها تقصد بالانقلاب القضاء على البقية الباقية من الحرية والحكم الدستوري التي كانت تضطر الى المحافظة عليها في وقت الاحتلال وتقدمت هذه الوزارة الى المجلس النيابي بمشروع الملاكات المشهورة التي عدت على الدستور فتركته مرقاً وحطاماً. وسعت الفئة الحاكمة بكل مaldiها من وسائل لتنفيذ تلك المؤامرة الشنيعة على حرية الشعب وحقوقه فاستخدمت الاقناع والاغراء والارهاب،

(١) افتتاحية جريدة «البعث»، العدد ١٥٦ الصادر بتاريخ ٢٣ نيسان ١٩٤٧.

واستغلت حادث انتخاب سوريا عضوا في مجلس الامن فجسمته وضخمت اهميته
اضعافا مضاعفة. والقي خطاب رسمي يومه الشعب بأنه اصبح حَكَمًا بين أمم
الارض وريقيا على القبلة الذرية، فما باله يتعلق بالتافه من الامور، اي بالدستور
والحرية؟ ولكن الشعب الذي شرى حريته بالدماء الغالية انتفض انتفاضة الاباء
والشرف، وارغم الفئة الحاكمة على سحب الملاكات والرجوع - ولو الى حين - عن
تنفيذ مؤامراتها. والقي خطاب آخر يسجل هذا التراجع، وقيل فيه بأن من حق الامة
ان تؤلف احزابا! هذه الكلمة التي لوقيلت على أثر الجلاء لدلت على شيء من
الصدق والوعي والجرأة، ولكن قولها على اثر فشل المحاولة الدكتاتورية الحقيرة،
وبعد ان مضى على جلاء الجيوش الاجنبية ثمانية اشهر، كان دليلا جديدا على ما
اتصفت به الفئة الحاكمة من كذب وتلاعب. وقصر في النظر وجبن في النفس. لقد
قدر عليها ان تمشي في مؤخرة الشعب دوما، فالشعب يجرها الى النضال ضد
الاجنبي جرا ولكنها تتحلل هذا النضال وتقطف ثماره والشعب يقبض عليها متلبسة
بجريمة خرق الدستور، ولكنها تظهر بمظهر من يصون الدستور ويحمي ذماره.

ثم جاءت الحكومة الحاضرة، حكومة السيد جميل مردم الذي كسب شهرته
السياسية من براعته في خداع هذا الشعب واللعب عليه والتلاعب بمقدراته ومصالحه
طول عشرات من السنين، فأوكلت اليه مهمة انقاذ الفئة الحاكمة بعد ان انكسرت
شوكتها امام غضبة الشعب، فقام بمهمة التخدير والتغريير خير قيام واعلن في
المجلس النيابي تعهده بصيانة الحريات الدستورية، وتلبية الرغبة العامة في تعديل
قانون الانتخاب، وما زال يسوف ويماطل. حتى فاجأ البلاد بهذه المؤامرة الاجرامية
على حريتها ومستقبلها فخان العهد الرسمي الذي قطعه هو ووزراءه على انفسهم
امام المجلس والامة، وامتنعت الحكومة، بعد اضاءة الوقت الطويل، عن تقديم اي
مشروع بتعديل القانون الانتخابي، مع انها لم تنل الثقة وتستمر في الحكم الاعلى
اساس القيام بهذا التعديل.

اننا نهم حكومة السيد جميل مردم بالتآمر على الدستور ومصالحة الامة.
فالدستور لا يجوز لها ان تقف هذا الموقف السلبي من تعديل قانون الانتخاب، بل

يقضي عليها ان تقدم الى المجلس مشروعا بالتعديل وتلقي عندئذ مسؤولية قبوله او رفضه على المجلس نفسه، خاصة وان القيام بتعديل القانون الانتخابي كان ابرز نقطة في بيانها الوزاري. اما مصلحة الامة فلا تسوغ ان تتجاهل الحكومة أمراً حيويًا كهذا الامر، ورغبة عميقة شاملة عبر عنها الشعب بكل الوسائل واقوى الطرق، لانها تتصل بأمله في التقدم وحرصه على توطيد دعائم استقلاله.

ان الفئة الحاكمة في سوريا ما فتئت منذ أربع سنوات تتآمر على الحكم الدستوري بغية الوصول الى حصر جميع السلطات في ايدي افراد معدودين يمثلون مصالح اسر اقطاعية لاتعيش الا لتستغل الشعب وتسرق ثمار تعب وجهده، ولاتفكر الا بعقلية الطغاة والمستبدين. وهي الآن ماضية في مؤامراتها، تحاول ان تسد على الشعب ابواب التحرر والانعتاق، واول ما ترمي اليه من وراء احتفاظها بقانون الانتخاب الاستعماري ان تطعن النظام الجمهوري في صميمه، فتعدّل الدستور لتحويل الحكم الجمهوري الى حكم فردي دكتاتوري.

تلك هي رغباتها الاجرامية، ولكن حيوية الشعب العربي، ووعيه المتنامي، وإرادته التي يزيد بها النضال قوة وصلابة، سوف تقضي على هذه الرغبات، وتحبط المؤامرات، بوقفه جبارة عنيدة تقفها الامة بمختلف طبقاتها وهيئاتها، في الايام القريبة الآتية، لتقول للحكومة وللمن يشايعها في المجلس: لقد دخل الشعب ميدان العمل القومي. فلترتعد فرائص المستغلين والمستهترين!

ميشيل عفلق

٢٣ نيسان ١٩٤٧